

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1997/L.12
25 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧ - ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٧

مشروع بيان سياسي مقترح

مذكرة من الأمانة

١ - تقوم الأمانة العامة بناء على طلب من لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة، بتعميم نص معنون "مشروع بيان سياسي مقترح" مقدم من رئيس اللجنة الدكتور مصطفى طلحة (مصر)، ونائبة الرئيس السيدة مونيكا لين لوتشر (سويسرا).

٢ - وقد وافقت اللجنة على أن يكون نص هذه الوثيقة موضعاً لمزيد من المشاورات والمفاوضات في إطار الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة (نيويورك، ٢٣ - ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧) وأثناء انعقاد الدورة. علاوة على ذلك، تم الاتفاق على أن ترسل التعليقات على هذا النص في موعد أقصاه ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧ إلى رئيس اللجنة عن طريق الأمانة العامة. وعليه يرجى أن تفضل الوفود بإرسال تعليقاتها إلى العنوان التالي:

UN Secretariat, Division for Sustainable Development/DPCSD,
Room DC2-2220, Two United Nations Plaza,
New York, N.Y. 10017
رقم الفاكس: 963-4260 (212)

مشروع بيان سياسي مقترح

١ - نحن رؤساء الدول والحكومات* وغيرنا من رؤساء الوفود التقينا هنا في الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة، المعقودة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، لاستعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، الذي يتناول المشاكل الملحة الراهنة كما يهدف إلى تهيئة العالم لما سيواجهه من تحديات في القرن المقبل.

٢ - لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، حدثا بارزا. وفي اجتماع القمة الذي عقدناه في ذلك المؤتمر بدأنا شراكة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة - وهي شراكة تحترم مصالح الجميع، وتحمي سلامة بيئتنا العالمية. وقد جاءت معبرة عن توافق عالمي في الآراء وعن التزام سياسي على أعلى مستوى بالتعاون في مجال التنمية والبيئة.

٣ - ونسلم بأنه قد تحقق منذ مؤتمر ريو عدد من النتائج الايجابية في عدة عناصر اجتماعية واقتصادية وبيئية من عناصر التنمية المستدامة. على أننا يساورنا قلق عميق من أن المستقبل المتوقع إجمالا للتنمية المستدامة لا يبدو اليوم أفضل حالا بكثير مما كان عليه في عام ١٩٩٢، في أنحاء كثيرة من العالم وبخاصة في أقل البلدان نموا.

٤ - ونؤكد في هذا السياق أن التنفيذ الشامل لجدول أعمال القرن ٢١ لا يزال ذا أهمية حيوية بل أنه بات اليوم أكثر إلحاحا من ذي قبل نظرا لتسارع خطوات عملية العولمة واستحكام الفقر واتساع الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونعيد التأكيد على أننا سنواصل الاسترشاد في هذا التنفيذ الشامل بجميع المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٢). كما أننا نؤكد من جديد على ما تعهدنا به من التزامات في مؤتمر ريو لأننا نعتبرها جميعها أساسا للتنمية المستدامة وإطارا طويل الأجل لها. ونتعهد بالعمل معا بحسن نية وبروح الشراكة للوفاء بالتزاماتنا. ونقرر الانتقال الآن من الأقوال إلى الأفعال.

٥ - فلا بد أن نعكس اتجاه تدهور البيئة واستنفاد الموارد الطبيعية في كل مكان. وسنعمل معا على تحسين الشروط الحالية للتعاون الدولي. وسنعمل جميعا، على الصعيد الوطني، لكفالة حسن الإدارة والاحترام التام لحقوق الإنسان.

* عندما يستعمل مصطلح "حكومة" فإن استعماله يشمل الجماعة الأوروبية ضمن نطاق اختصاصها.

٦ - وسوف نكفل أن يكون لاتجاهات العولمة تأثير إيجابي على التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية سنعمل على وضع وتعزيز وتنفيذ سياسات بيئية واجتماعية، وطنية ودولية، وإدماجها إدماجاً تاماً في جميع السياسات الاقتصادية. ونعيد تأكيد التزامنا بتمكين شرائح المجتمع الرئيسية وبتأمين مشاركتها الكاملة، ونؤكد، بشكل خاص، دور المرأة بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة.

٧ - ونسلم بأن أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة والمتسمة بالتبذير تترك آثاراً سلبية على نوعية الحياة والرفاه وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتتزم بتعجيل الخطى الرامية إلى تغيير هذه الأنماط. ونسلم أيضاً بأن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى تغييرات في السلوك البشري استناداً إلى أفضل آداب السلوك الثقافية والأخلاقية والبيئية.

٨ - وسوف نصوغ أو نعزز سياسات واستراتيجيات وطنية ترمي إلى تخفيض الفقر العام تخفيضاً محسوساً في أقصر وقت ممكن، وإلى تخفيض حالات انعدام المساواة، واستئصال الفقر المدقع في موعد محدد يضعه كل بلد في سياقه الوطني. ونحن عازمون، كخطوة في هذا الاتجاه، على تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون اليوم في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وذلك من خلال سياسات وطنية فعالة ومساعدة دولية كافية، بما في ذلك نقل الموارد المالية والتكنولوجيات السليمة بيئياً.

٩ - ونحن نؤيد تأييداً كاملاً تحديد أهداف وغايات أخرى قابلة للتحقيق في إطار زمني في غضون السنوات الخمس والعشر المقبلة فضلاً عن تحديد أهداف أطول أجلاً للتحرك قدماً صوب التنمية المستدامة. وينبغي أن تتمايز بعض الأهداف والغايات المعنية حسب مستويات التقدم في مختلف المناطق ومستويات التقدم في البلدان الواقعة داخل المنطقة الواحدة؛ وينبغي أن تكون الأهداف والغايات منصفة وقابلة للقياس بأدوات قياس متفق عليها.

١٠ - ولتتزم بالتعجيل بإتمام المفاوضات الجارية المتصلة بالتنمية المستدامة (تغير المناخ، والتنوع الإحيائي، ونضاد الأوزون، والتصحر، والموافقة المسبقة عن علم فيما يتصل بتجارة المواد الكيميائية) وبكفالة مشاركة جميع الدول في الاتفاقيات القائمة ذات الصلة، وفي تنفيذها الكامل والامتثال لأحكامها.

١١ - ونعيد تأكيد التزامنا بالمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ برمته بيد أننا نود التركيز بشكل خاص فيما يجري من مناقشات داخل لجنة التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس المقبلة على ... [تستكمل الجملة في ضوء النتائج التي تتمخض عنها المفاوضات المتعلقة ببرنامج العمل].

١٢ - ولكي يتم التعامل مع المشاكل الرئيسية التي تواجه العالم في إطار جهد عالمي متضافر، فإن تخصيص المزيد من الموارد للتنمية المستدامة يصبح أمراً ذا أهمية حيوية. ونحن نلتزم بتعبئة الموارد المحلية لهذا الغرض. والبلدان المتقدمة النمو تلتزم بدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بموارد مالية كافية من جميع المصادر. وتعيد تأكيد التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج

الوطني الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية. ونؤكد أننا سنعمل على كفالة مساهمة الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، في التنمية المستدامة. كما تؤكد البلدان المتقدمة النمو عزمها على المساعدة في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وتيسير ذلك النقل بصورة فعالة. والهدف الكلي هو كفالة أن تصير البلدان النامية شركاء بمعنى الكلمة في الكفاح ضد التنمية غير المستدامة وضد تدمير الموارد الطبيعية.

١٣ - وسوف نشجع، ضمن إطار منظمة التجارة العالمية، على إدماج التنمية المستدامة ضمن نظم التجارة المتعددة الأطراف وكفالة تماشي قواعد التجارة مع سياسات بيئية قوية وفعالة. وسوف نكفل أن يفضي المناخ الاقتصادي الدولي إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إنتاج السلع والخدمات واثاحة وصولها إلى الأسواق. وسوف ندعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون السلع والخدمات التي تنتجها جميع البلدان حسنة للبيئة.

١٤ - ونؤكد أن لجنة التنمية المستدامة هي محفل رئيسي ضمن منظومة الأمم المتحدة لكفالة الإدماج الكامل لاعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع اعتبارات حماية البيئة. ونؤكد مجدداً أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان وسيظل الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة في مجال البيئة، وأنها سوف نعزز مركزه ونعمل على إصلاحه لكي يصير المرجع الأول في هذا الميدان.

١٥ - إن الوقت عامل حاسم الأهمية. ونحن نحتاج إلى جميع السواعد لعكس اتجاه التدهور. والبرنامج المرفق لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ هو وسيلتنا لتحقيق ذلك. وسوف نبذل كل ما في وسعنا لكفالة أن يشعر عامة الناس بأنهم أصحاب هذا البرنامج، وعندئذ وعندئذ فقط سيتسنى تنفيذ البرنامج تنفيذاً تاماً.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع للنص الانكليزي E.93.I.8)، القرار ٨، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.
